ECA/CA/ICSOE/37
Distr. générale
27 janvier 2022

Arabe
Original : français

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا
اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لوسط أفريقيا

الاجتماع السابع والثلاثون

برازافيل، ٦-١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ (حضوريا وعبر الإنترنت)

تقرير الاجتماع السابع والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لوسط أفريقيا

A.22-00036

أولاً- مقدّمة

١- نظم المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا الاجتماع السابع والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لوسط أفريقيا، في الفترة من ٦ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، بالشراكة مع وزارة الاقتصاد والتخطيط والإحصاء والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو، تحت شعار '' **تعزيز القيادة والتحول الجذري من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا**''.

٢- وكان الهدف الرئيسي للاجتماع إجراء استعراض معمق لحالة القيادة والتحول الجذري في وسط أفريقيا، وتحديد الثغرات واقتراح طرق عملية لتعزيز فهم هذين المفهومين المترابطين وتطبيقهما بغية التعجيل بتحقيق التنويع الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية.

٣- وجرى أيضا بحث القضايا النظامية ذات الصلة بأداء المكتب دون الإقليمي، على النحو المبين في التقرير المرحلي للمكتب عن الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

ثانياً- المشاركون

٤- حضر الاجتماعَ حوالي مائة مشارك، بالحضور الشخصي أو عن بعد. وقد شاركت البلدان التالية في الاجتماع: بوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو.

٥- وحضر الاجتماع كذلك ممثلون عن المؤسسات والمنظمات التالية: الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومصرف التنمية لدول وسط أفريقيا، والمعهد دون الإقليمي للإحصاءات والاقتصاد التطبيقي، ومجمع الطاقة في وسط أفريقيا، ومؤسسة التمويل الأفريقية، والوكالة الفرنسية للتنمية، وجامعة كيب تاون (جنوب أفريقيا)، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمكتب دون الإقليمي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة في وسط أفريقيا، وبنك التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مكتبا الكونغو وغابون)، ومكتب منسق الأمم المتحدة المقيم في كل من الكونغو والكاميرون.

٦- وساهم خبراء وميسرون من شتى المناحي في إثراء المناقشات بما لديهم من معارف واسعة بالموضوعات التي نوقشت.

٧- واضطلع بدور أمانة الاجتماع كل من المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ووزارة الاقتصاد والتخطيط والإحصاء والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو.

ثالثاً- حفل الافتتاح

٨- ترأست حفلَ الافتتاح وزيرةُ الاقتصاد والتخطيط والإحصاء والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو، السيدة إنغريد أولغا غيسلين إيبوكا - باباكاس. وخاطبَ الاجتماعَ على التوالي كل من الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيدة فيرا سونغوي، ومفوّض الشؤون البيئية والموارد الطبيعية والزراعة والتنمية الريفية للجماعة الاقتصادية

لدول وسط أفريقيا، السيد أونوري تابونا، ووزيرة الاقتصاد والتخطيط والإحصاء والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو، التي افتتحت الاجتماع.

رابعاً- انتخاب أعضاء المكتب

٩- انتخب المشاركون بالإجماع أعضاء المكتب على النحو التالي:

- الرئيس: الكونغو
- نائب الرئيس: غابون
- المقرر: بوروندي

خامساً- اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل

١٠- اعتُمد جدول الأعمال وبرنامج العمل.

سادساً- سير أعمال الاجتماع

١١- نُظمت أعمال الاجتماع في جلسات عامة مختلطة وجلسات موازية من أجل إجراء مناقشات مستفيضة. وجرى عرض ومناقشة مختلف البنود المدرجة في جدول الأعمال.

(أ) عرض ورقة العمل المعنونة ''نحو عام ٢٠٣٠: تعزيز القيادة والتحول الجذري من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا''

١٢- قدم ورقةَ عمل اللجنة الحكومية الدولية البروفيسور ديستا مبراتو، من جامعة ستيلينبوش، جنوب أفريقيا. وقد استهل العرض بالربط بين موضوعي الاجتماع الحالي للجنة واجتماعها السابق. وأشار إلى أن الاجتماع السادس والثلاثين أسفر عن إعلان 'العقد الخاص بالتنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا للفترة ٢٠٢١-٢٠٣٠'. وقال إن المشاركين في الاجتماع اتفقوا بالإجماع على أن العقد المذكور يتطلب وجود قيادة وحدوث تغيير تحويلي من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي. وواصل عرضه مشيرا إلى وجود العديد من السياسات والخطط والاستراتيجيات التي تناولت، على مر السنين، الحاجة الملحة للتنويع الاقتصادي في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. وذكر أن تدني مستويات التنويع الاقتصادي دليل على أن اقتصادات وسط أفريقيا تعتمد اعتمادا كبيرا على تصدير القليل من المنتجات والخدمات. وأضاف البروفيسور مبراتو قائلا إن نجاح السياسات الصناعية الرامية إلى تعزيز التنويع الاقتصادي سيتوقف على وجود ''قيادة فعالة وبناء مؤسسات ملائمة''. وأكد أن القيادة لا تتعلق بالمدير أو صاحب المؤسسة التجارية بقدر ما تتعلق بمجموعة القادة في الأوساط السياسية والإدارية للدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، القادرين على توجيه التغيير نحو النتائج المرجوة، ثم عرض ستة شروط أساسية للقيادة الفعالة المُحدِثة للتحول من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي، وهي: تعزيز المصالح المتبادلة بين المؤسسات التجارية والطبقة الحاكمة، بهدف تحديد التزامات واضحة وحازمة تؤدي إلى تسريع عملية التنويع الاقتصادي؛ وإنشاء ''وكالات خدمية عامة فعالة'' بين النخب الحاكمة وموظفي الدولة (تتولى تقديم السلع والخدمات العامة بطريقة فعالة نسبيًّا، حيث تكون الحكومة غير فعالة بشكل عام)؛ وإقامة علاقات ثقة بين المسؤولين الحكوميين والمؤسسات التجارية وآليات مؤسسية تمكن من التعلم بهدف تحسين الإنتاجية؛ وإقامة شراكات

بين المؤسسات التجارية والمجتمع المدني؛ والتفاهم المتبادل بين المجتمع المدني وموظفي الدولة من أجل بناء الثقة داخل المجتمع بأسره؛ ومسؤولية النخب الحاكمة تجاه المجتمع المدني بغية الحد من السعي وراء الريع.

١٣- وسلط المتحدث الضوء على مجموعة إجراءات ذات أولوية وفعالة من شأنها حفز التنويع الاقتصادي في سياق عالمي أوسع ومتطور. وتشمل على وجه الخصوص: '١' الاستفادة من خفض انبعاثات الكربون على الصعيد العالمي من أجل تنمية خفيضة الكربون، وذلك عن طريق تسريع الاستفادة من الطاقة المتجددة؛ و'٢' تعزيز تطوير الهياكل الأساسية من أجل اقتصاد أخضر؛ و'٣' تسريع التحول الرقمي؛ و'٤' إعادة النظر في التدفقات المالية، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز المؤسسات المالية في وسط أفريقيا.

(ب) الحوار الرفيع المستوى بشأن موضوع ''تعزيز القيادة والتحول الجذري من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا''

١٤- أدى عرض ورقة العمل إلى مناقشات في إطار حوار رفيع المستوى أدارته الصحفية نوفيليا نيكويغزي. وتألف فريق المناقشة من وزيرة الاقتصاد والتخطيط والإحصاء والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو، السيدة غيسلين إنغريد أولغا إيبوكا - باباكاس، ومفوّض الشؤون البيئية والموارد الطبيعية والزراعة والتنمية الريفية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، السيد أونوريه تابونا، ونائب الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيد أنطونيو بيدرو، ومدير المركز الأفريقي للمدن في جنوب أفريقيا، السيد إدغارد بيترس، ورئيس منظمة ''نعم للكاميرون''، السيد جيلبرت إيومه، والسيد ويلفريد مباشام.

١٥- وتناولت السيدة إيبوكا - باباكاس تجربة الكونغو في إطار استكمال تنفيذ خطتها الإنمائية الوطنية الجديدة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦. وقالت إن بلدها يعتزم تنويع الاقتصاد الوطني عن طريق هذه الخطة الإنمائية بالتركيز على القطاعات المحفزة للنمو، في هذه الفترة التي يمر فيها الكونغو بأزمة اقتصادية ومالية. وقد أمكن وضع هذه الخطة الوطنية من خلال عملية تشاركية ساهم فيها جميع أصحاب المصلحة، أي السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات الجمهورية والقطاع الخاص والبرلمان. وقد أعطت هذه الخطة الأولوية للزراعة، والتحول الرقمي، والسياحة، وقطاع العقارات، والصناعة، والمناطق الاقتصادية الخاصة. وإلى جانب هذه القطاعات، تعتزم الحكومة أيضا تطوير مجالات الدعم، مع التركيز بوجه خاص على التنمية الاجتماعية الشاملة. وقالت إن البلد يحتاج إلى شباب يتمتعون بتدريب جيد ومهارات في مجال ريادة الأعمال، فضلا عن بيئة تمكنهم من إيجاد الفرص والاستفادة منها. وفي إطار رصد الخطة الإنمائية وتقييمها، تعتزم الحكومة التصدي للتحديات والتغلب على العقبات التي تعوق قطاع إنتاج البيانات الإحصائية. وشددت الوزيرة على أهمية امتلاك الأدوات نفسها من أجل المقارنة بين مسار الكونغو ومسارات البلدان المجاورة والشريكة. وأشارت إلى أنه لا غنى عن الأدوات المناسبة لمقارنة البيانات من أجل إجراء تحليل مقارن جيد.

١٦- وشدد السيد بيدرو على أن التنويع الاقتصادي يكتسي أهمية مركزية في الخطاب السياسي منذ سنوات، مشيرا في الوقت نفسه إلى ضرورة اتخاذ نموذج جديد من أجل إنهاء الجمود في تنفيذ هذا البرنامج. وأشار إلى أن التنويع الاقتصادي قد عزز مكانته في الأطر الاستراتيجية والسياسية للمنطقة منذ اعتماد ''توافق آراء دوالا''. وقدم مبادرة منتدى جمهورية الكونغو الديمقراطية - أفريقيا للأعمال التجارية كمثال على القيادة المُحدِثة للتحول من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي. ورأى أن من المهم فهم المزايا النسبية لكل بلد بغية الدخول في شراكات مجدية، بما في ذلك الشراكات المالية، من أجل تنويع اقتصادي ناجح. وأشار إلى أنه ينبغي تعزيز القيادة المُحدِثة للتحول عن طريق مجموعة من الأدوات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ودعمها بتحليل اقتصادي سليم ومتكامل تدعمه رؤية لإيجاد قيمة

مشتركة، حيث يمكن لكل مواطن المشاركة في الحوار واغتنام الفرص المتاحة. وعرض نائب الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا تقريرا عن برنامج تعبئة نظم المعلومات المسندة جغرافيا دعما للتخطيط، وهو ما يسمح برسم خرائط تفصيلية للموارد المتاحة اللازمة للتنمية على الصعيدين المحلي والوطني. وقال إن هذه الأداة تتعلق بالموارد الاجتماعية والاقتصادية والفيزيائية الحيوية على حد سواء، وتمكن من التخطيط بصورة أكثر فعالية، ما يتيح بالتالي توجيه التغييرات التحولية على الصعيد المحلي والوطني ودون الإقليمي. وأضاف أن تقسيم أقطاب النمو إلى مناطق، على غرار مثلث النمو ''كريبي-إديا-دوالا''، يقدم بعض الرؤى بشأن تطوير مناطق على أساس تجريبي، وأدلة على جدوى الطموحات المتعلقة بتحول البلدان والمنطقة دون الإقليمية نحو التصنيع.

١٧- وأكد السيد إيويهمه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عِمَاد الاقتصاد الأفريقي، وغالبية العاملين فيها من النساء والشباب الذين يشكلون الشريحة الضعيفة في المجتمع. ومع ذلك، تواجه المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات خاصة في وسط أفريقيا، حيث تركِّز المنطقة على القيادة السياسية بصورة أكبر من تركيزها على القيادة الاقتصادية. وقال إن غالبية المؤسسات الناشئة تتعرض للإفلاس خلال السنوات الثلاث الأولى من عمرها. وأشار إلى أنه يتعين عليها التغلب على الكثير من التحديات، لا سيما نقص التمويل، لأن كبار المستثمرين غالبًا ما يثبطهم عدم الاستقرار السياسي، فضلا عن الافتقار إلى الهياكل الأساسية.

١٨- وأشار السيد مباشام إلى أن منطقة وسط أفريقيا اعتادت على إنتاج وتسويق منتجات صيدلانية، بفضل ما تزخر به من منتجات دوائية يدعمها توافر الموارد الطبيعية المتنوعة، وخاصة تلك التي يتم الحصول عليها من الغابات ومناطق السافانا. وأضاف أن قطاع المنتجات الدوائية الأفريقي تديره أسر وأفراد يعملون في شكل تعاونيات، إضافة إلى شركات أجنبية تعمل منذ الحقبة الاستعمارية. غير أن العالم أدرك مع ظهور جائحة كوفيد-١٩ المشاكل التي تواجهها أفريقيا في تصنيع وتسويق منتجاتها الدوائية وغيرها من المستحضرات الصيدلانية. وأشار إلى أن هذه المشاكل ناجمة عن ضعف المهارات في مجالي الاتصال والتدريب، فضلا عن نقص المعدات، وضعف وصول الأَدْوِية الأفريقية إلى الأسواق الإقليمية والدولية على حد سواء، والتحديات التي تواجه صناعة المستحضرات الصيدلانية في مجال الحوكمة.

١٩- وقال السيد بيترس إن أفريقيا تشهد توسعا حضريا بوتيرة أسرع من سائر القارات. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان أفريقيا خلال السنوات الثلاثين المقبلة، وأن يزداد تعداد سكان المناطق الحضرية بالملايين. ومع ذلك، تواجه المدن الأفريقية الكثير من التحديات التي تعوق تطورها، لا سيما: '١' النمو السكاني بوتيرة تعتبر الأعلى في العالم؛ و'٢' الشواغل المتعلقة بالاستدامة البيئية؛ و'٣' ضعف تمويل الاقتصادات؛ و'٤' ضعف حشد رأس المال البشري من أجل تحقيق الزخم اللازم للتنمية المتكاملة.

٢٠- وأعرب السيد تابونا عن تصميم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تنمية رأس المال الطبيعي المتاح في المنطقة دون الإقليمية، الذي ينطوي على إمكانات هائلة، بما في ذلك اليورانيوم وطاقة الرياح، والغابات والمياه. ودعا إلى تحسين تنمية القطاع الخاص على نحو يتيح فرصا كافية لزيادة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد المحلي.

(ج) حلقة نقاش بشأن وضع استراتيجيات وسياسات للتصنيع والتنويع الاقتصادي وتنفيذها: دور القيادة المُحدِثة للتحوُّل الجذري في وسط أفريقيا

٢١- نُظمت حلقة نقاش بعنوان ''وضع استراتيجيات وسياسات للتصنيع والتنويع الاقتصادي وتنفيذها: دور القيادة المُحدثة للتحول الجذري في وسط أفريقيا''، مواصلةً للمناقشات التي أثارتها ورقة العمل المقدمة من الأمانة. وأدارت هذه الحلقة الصحفية أرميل انكي نغا. وكان المتحدثون في الاجتماع السيدة آن انغا نغو، ممثلة وزير التعدين والصناعة

والتنمية التكنولوجية في الكاميرون، والسيدة كارول مبيسا، وهي سيدة أعمال ورئيسة منتدى الأعمال الكاميروني، والسيدة مارغريت أوغومو، خبيرة الطاقة في مؤسسة التمويل الأفريقية، والسيد جوليان بالوكو، وزير الصناعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيد جان لوك مستاكي، الموظف المسؤول عن المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والسيد غي جيرفيه بوانغا، المدير في وزارة الصناعة وتعزيز القطاع الخاص في جمهورية الكونغو.

٢٢- وقالت السيدة انغا نغو إن لدى الكاميرون خطة رئيسية للتنمية الصناعية. وأشارت إلى أن التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ الخطة هي الافتقار إلى الهياكل الأساسية الجيدة، وضعف التطور التكنولوجي، وأوجه القصور التي تعتري النظام المالي، والحاجة إلى إصلاحات أساسية (الهياكل الأساسية، والتدريب على المهارات، والبنية التحتية الرقمية)، والإمساك بزمام تنفيذ الخطة، فضلا عن المشاكل المتعلقة بالسياسات المالية في بلد يطمح إلى تطوير القطاع الخاص وإيجاد طبقة متوسطة. وقد تعهدت الكاميرون أيضا بإنشاء مناطق اقتصادية خاصة، لا سيما لتجهيز الأخشاب، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومن مؤسسة التمويل الأفريقية.

٢٣- وقدمت السيدة مبيسا معلومات إضافية عن الخطة الرئيسية للتنمية الصناعية من خلال عرض محاورها الاستراتيجية، بما في ذلك التحول الرقمي، والصناعة الزراعية، والطاقة والصناعات الكيميائية. وشجعت على توفير الإرشاد والتدريب و''تغيير طريقة التفكير''، فضلا عن تعزيز القطاع المالي من أجل وضع المنطقة دون الإقليمية بقوة على طريق التصنيع الشامل. وإذ أشارت إلى أن القيود التي تواجه الصناعة ذات صلة أيضا بحجم السوق، فقد اقترحت إيلاء اهتمام خاص لتنمية السوق في المنطقة دون الإقليمية، دون إهمال ما قد يتصل بذلك من تحديات الأمنية. وأشارت إلى الدور الريادي الذي ينبغي أن تضطلع به الكاميرون في مجال التنويع الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية، مؤكدةً في الوقت نفسه على ضرورة وضع استراتيجية اتصال وتسويق فعلية لمواكبة تحول المنطقة دون الإقليمية نحو التصنيع.

٢٤- وأوضحت السيدة أوغومو أن تحسين الحصول على الطاقة في منطقة وسط أفريقيا يتطلب بناء سدود لتوليد الطاقة الكهرمائية، وهو ما يستوجب تدخل القيادة لكي يتسنى للمنطقة دون الإقليمية في نهاية المطاف تحقيق الطموح المتمثل في بناء أكبر سد في العالم بفضل ما يتيحه نهر الكونغو من إمكانات أثبتتها الدراسات المتعمقة في هذا المجال. ومن أجل إقامة هذه المشاريع التكاملية، لا بد من تنسيق جيد بين البلدان والجهات الفاعلة، ومشاركة القطاع الخاص بصورة أفضل، إضافة إلى بذل جهود لتصميم مشاريع قابلة للتمويل. وقالت إن تطوير هياكل أساسية من هذا القبيل يستوجب الانضباط والشفافية والتواصل، فضلا عن اتباع نهج تشاركي جيد يشمل إلى حد كبير المجتمعات المحلية والمجاورة. ومن الضروري تعزيز قدرة القطاع الخاص على توفير التمويل، وذلك عن طريق وضع إطار تنظيمي يتيح التغطية القانونية للمشروع، لأن القطاع الخاص يحتاج دائما إلى ضمانات. وينبغي لجميع البلدان الأفريقية أن تكفل وضع أطر تنظيمية تكفل إزالة الحواجز التجارية ومنع الفساد.

٢٥- وأكد السيد بالوكو أن أفريقيا تمتلك الحلول لمشاكل العالم، وشدد على أن تعبئة الموارد الاستراتيجية لحوض الكونغو لها دور رئيسي في التحول الجاري في مجال الطاقة، وبالتالي في مكافحة آثار تغير المناخ.

٢٦- وشدد السيد مستاكي على أهمية تجهيز المنتجات محليًّا والفرص التي يتيحها فتح الأسواق مع إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقال إن المنطقة ستمكن من تسويق المنتجات المحلية ذات القيمة المضافة. وفي سياق المناقشة المتعلقة بالمنطقة، قال إنه ينبغي إيلاء الاهتمام لمسألة الحواجز المادية والمؤسسية التي ما زالت تعوق حركة الأشخاص والسلع بين بلدان وسط أفريقيا.

٢٧- ورأى السيد بوانغا أن الصناعة المحلية غير متطورة بما يكفي لتحقيق الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وأوصى بإجراء دراسة استقصائية للصناعات والقطاع الخاص بشكل عام. وأشار إلى أن معظم المناطق الاقتصادية الخاصة لا تزال في مرحلة تجريبية، وشدد على الحاجة الملحة إلى تحديد نموذج اقتصادي للمنطقة دون الإقليمية التي تعكف بجدية على إنشاء أولى للمناطق الاقتصادية الخاصة. ونظرا لارتباط المناطق الاقتصادية الجديدة بنموذج التصدير، فمن الضروري التفكير في مسألة إزالة الحواجز التجارية في سياق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لأن بعض البلدان الأفريقية تميل إلى حماية أسواقها من الاقتصادات الأفضل تنظيما.

٢٨- وتمخضت مداخلات أعضاء فريق النقاش ومناقشات حلقة النقاش عن التوصيات الرئيسية التالية:

'١' يجب على الحكومات الأفريقية التصدى للتحديات المتعلقة بإزالة الحواجز التي تعترض تنمية صناعة المستحضرات الصيدلانية المحلية، وذلك عن طريق اتخاذ التدابير التالية: **'١'** تعزيز القدرات المؤسسية المتصلة بسلسلة القيمة في صناعة المستحضرات الصيدلانية وغيرها من القطاعات؛ و**'٢'** تعزيز القدرات التشغيلية لصناعة المستحضرات الصيدلانية في أفريقيا و**'٣'** تيسير وصول المستحضرات الصيدلانية الأفريقية إلى الأسواق الدولية؛

'٢' حث الحكومات الأفريقية على إيجاد الحلول المناسبة للتحديات والعقبات التي تعوق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وسيشمل ذلك على وجه الخصوص: '١' تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ و'٢' وضع سياسة ضمان لتحسين دعم تمويلها؛ و'٣' تيسير وصولها إلى الأسواق الإقليمية والدولية؛ و'٤' تحسين إمكانية حصولها على خدمات الهياكل الأساسية (المياه والكهرباء والتكنولوجيا الرقمية والطرق، وما إلى ذلك)؛

'٣' يجب على الحكومات الأفريقية التصدي للتحديات المتصلة بالتوسع الحضري، وبدور الحكومات في دعم التصنيع والتحول الهيكلي للاقتصادات؛

'٤' ينبغي مواصلة التشجيع على تجهيز المنتجات محليًّا عن طريق تحسين تطوير سلاسل قيمة قادرة على المنافسة، بدلا من الاستمرار في تصدير المواد الأولية الخام؛

'٥' وفيما يتعلق بالتحفيز، ثمة حاجة ملحة لتيسير الحصول على الأراضي، وتشجيع الحوافز الضريبية، وتعزيز قدرة هيئات التفتيش المالي على مكافحة الفساد بفعالية؛

'٦' ينبغي تشجيع التدريب المهني كأساس لدعم قابلية التوظيف لدى الشباب، مع إنشاء آليات تمويل تشمل على سبيل المثال صناديق الضمان، من أجل دعم ريادة الأعمال في أوساط الشباب وتشجيعهم على التحول نحو قطاع التصنيع؛

'٧' يجب تصميم وتنفيذ إطار تنظيمي للتنويع الاقتصادي على المستوى دون الإقليمي دعما لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي الوطنية القائمة؛

'٨' ينبغي أن يكون النقاش بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية شاملا وأن يضع في الاعتبار التحديات التي تواجه صغار التجار العاملين في القطاع غير الرسمي. ومن الضروري إجراء حوار بين القطاعين العام والخاص بغية تعزيز تنفيذ استراتيجيات التنويع الاقتصادي. وتتطلب المناقشة الشاملة

تحسين رسم خارطة القطاع الخاص وتوزيعه، من أجل الوصول إلى فهم أفضل للتحديات التي تواجه مختلف مكوناته.

(د) أعمال المجموعات المواضيعية

٢٩- جرى تقسيم المشاركين إلى خمس مجموعات لدراسة المواضيع التالية دراسة معمقة:

'١' الفرص المتاحة لتنويع اقتصادي تتوفر له الظروف البيئية الداعمة: دور القيادة الوطنية والإقليمية في وسط أفريقيا؛

'٢' إزالة العقبات المالية التي تواجه التنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا: دور القيادة المُحدِثة للتحوُّل والمبدعة؛

'٣' الارتقاء بدور القطاعين العام والخاص في تعزيز التنويع الاقتصادي: مسؤوليات كل قطاع وضرورة التحاور؛

'٤' القيادة المُحدِثة للتحول الجذري: الموازنة الجيدة بين الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية واعتماد ممارسات أفضل في كل مجال من هذه المجالات؛

'٥' وضع استراتيجيات وخطط للتصنيع والتنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا وتنفيذها: ما هي الأفكار الجديدة من أجل إرساء قيادة مُحدِثة للتحول الجذري؟

٣٠- وعقدت جلسة عامة عرضت خلالها نتائج أعمال المجموعات، بما في ذلك التوصيات.

(هـ) عرض التقرير المرحلي للمكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا منذ الاجتماع السادس والثلاثين للجنة الحكومية الدولية، وبرنامج العمل للمدة المتبقية من فترة السنتين ٢٠٢١-٢٠٢٢

٣١- عرض المكتب النتائج التي حققها منذ الاجتماع السادس والثلاثين للجنة الحكومية الدولية. وسلط الضوء، في إطاره الاستراتيجي لعام ٢٠٢١، على طموحه المتمثل في تحقيق نتيجتين، وهما زيادة التنويع الاقتصادي عن طريق اتخاذ سياسات وإجراء إصلاحات، والتحول من رسم استراتيجيات التنويع الاقتصادي إلى وضعها موضع التنفيذ. وتُقاس هذه النتائج باستخدام مؤشرات الأداء الأربعة التالية:

المؤشر ١: عدد القرارات السياساتية أو الإصلاحات التي ساهم المكتب في اتخاذها لفائدة التنويع الاقتصادي: ساهم المكتب في اتخاذ ثلاثة قرارات سياساتية، وهي تعزيز مثلث النمو ''كريبي - إيدا - دوالا''، واعتماد المسائل المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي بوصفها الركيزة الأولى لإطار التعاون مع منظومة الأمم المتحدة في عدة بلدان، بما فيها الكاميرون، ومسألة دمج رأس المال الطبيعي في الحسابات القومية في غابون؛

المؤشر ٢: عدد المبادرات أو الأدوات التي أطلقتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أو نفذتها: يمكن الإشارة في هذا السياق إلى مجموعة الأدوات المتكاملة للتخطيط وإعداد التقارير، فضلا عن إنشاء العلامة التجارية ''صُنع في وسط أفريقيا'' من أجل الترويج لمنتجات المنطقة دون الإقليمية؛

المؤشر ٣: تزويد منطقة وسط أفريقيا بنماذج اقتصادية وتجارية :أدخلت الكاميرون نموذج التجارة - دعم اتخاذ القرارات، ونظام المعلومات الجغرافية المتعلق بالتخطيط ودراسة الفرص على طول ممرات التنمية، وتجري الجهود لتعميمها على بلدان أخرى؛

المؤشر ٤: إعداد مشاريع قابلة للتمويل أو المساهمة في إعدادها من أجل تشجيع الاستثمار في القطاع غير النفطي: ساهم المكتب في إعداد وتنفيذ ثلاث مناطق اقتصادية خاصة، تشمل صناعة الأخشاب في الكاميرون، والأسمدة والبوتاس في الكونغو، والبطاريات الكهربائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٢- وعرض المكتب أيضا مجموعة أدواته المتعلقة بتحليل وتعزيز قدرات الدول في مختلف المجالات، وأبرز أهمية الشراكة التي أقامها مع المؤسسات المالية الأفريقية من أجل إنشاء مناطق اقتصادية خاصة. واختُتم العرض بتناول الإطار الاستراتيجي للمكتب لعام ٢٠٢٢ الذي سيركز، استنادا إلى إنجازات عام ٢٠٢١، على اعتماد ستة تغييرات سياساتية لفائدة التنويع الاقتصادي والتنمية الصناعية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

سابعاً- مسائل أخرى

٣٣- لم تثر أي مسائل في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

ثامناً- موضوع الاجتماع القادم للجنة الحكومية الدولية وتاريخه ومكان انعقاده

٣٤- اعتمدت اللجنة بالإجماع موضوع اجتماعها المقبل، وهو **"الجيل الجديد من المناطق الاقتصادية الخاصة من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي والتحول نحو التصنيع في وسط أفريقيا"**.

٣٥- وسيُجري المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا مشاورات في الوقت المناسب بشأن مكان انعقاد اجتماع اللجنة القادم وتاريخه.

تاسعاً- التوصيات الرئيسية الصادرة عن أعمال اللجنة بشأن الموضوع الأساسي للاجتماع

٣٦- استنادا إلى المناقشات والمباحثات التي أعقبت عرض ورقة عمل الاجتماع وإلى الأفكار التي تناولها الفريق الرفيع المستوى وحلقة النقاش، فضلا عن مجموعات العمل المواضيعية، قدمت اللجنة التوصيات الرئيسية التالية:

(أ) **التوصيات المقدمة للجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء التقنيين والماليين:**

'١' إعداد تقارير ووضع برامج وأدوات إحصائية لقياس مستوى القيادة والحوار بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، وكذلك لتوجيه التحليل المقارن في سياق عملية التنويع الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية؛

'٢' تسليط الضوء أكثر على دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأثرها في المنطقة دون الإقليمية عن طريق التواصل مع الدول الأعضاء و/أو اطلاعها على المجالات الرئيسية لخبرة اللجنة الاقتصادية من أجل حث الدول على التماس المساعدة، عند الاقتضاء؛

'٣' توسيع النطاق الجغرافي للتغطية بالخدمات الاستشارية وخدمات التعاون التقني التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لجميع بلدان المنطقة دون الإقليمية؛

'٤' تبادل الدراسات التي أجريت في الكاميرون مع مجموعات السكان الأصليين وضمان عدم إغفال مصالحهم عند تنفيذ استراتيجيات التصنيع والتنويع الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية؛

'٥' تعبئة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في سياق تنفيذ برنامج التنويع الاقتصادي؛

'٦' تقديم المساعدة التقنية لصياغة و/أو استكمال وثائق الرؤية الاستراتيجية لبلدان المنطقة دون الإقليمية؛

'٧' تقديم المساعدة التقنية لوضع و/أو تفعيل استراتيجية تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

'٨' حساب رأس المال الطبيعي ومساعدة البلدان على اعتماد نماذج للاقتصاد الكلي تراعي الآثار البيئية؛

'٩' نشر النواتج المعرفية المتصلة بالتنويع والتصنيع في وسط أفريقيا.

(ب) **التوصيات المقدمة للدول:**

'١' دعم التحول في مجال الطاقة عن طريق تعزيز استخدام الطاقات المتجددة والحساب الفعال لرأس المال الطبيعي؛

'٢' الدعوة إلى اتخاذ سياسات مالية تحفيزية لا تكون على حساب عملية حشد الموارد المحلية التي تشكل الأساس للتنمية القائمة على الموارد الذاتية؛

'٣' تصميم سياسات بيئية وطنية وإعدادها و/أو تحديثها ووضع ميثاق بيئي بهدف تنسيق السياسات البيئية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي؛

'٤' التصدي للتحديات المتعلقة بإزالة العقبات التي تعوق تطوير القطاع المحلي لصناعة المستحضرات الصيدلانية، وفق نهج متكامل لسلسلة القيمة بأكملها؛

'٥' تهيئة بيئة مواتية لتنمية المؤسسات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق إزالة العقبات التي لا تزال تؤثر على نمو هذه المؤسسات التي تشكل الأغلبية في اقتصاد منطقة وسط أفريقيا؛

'٦' تنفيذ استراتيجيات مبتكرة وطموحة في مجال التوسع الحضري عن طريق مواءمتها مع أهداف التحول نحو التصنيع في بلدان المنطقة دون الإقليمية؛

'٧' وضع أطر قانونية وتنظيمية ومؤسسية تشجع على التنويع الاقتصادي على الصعيدين دون الإقليمي والقطري، بوصفها عناصر رئيسية لتحسين التحول الهيكلي للاقتصادات؛

'٨' دعم تطوير حاضنات ومُحَفِّزات للمشاريع الصناعية في المنطقة دون الإقليمية، مع التشجيع الخاص لمبادرات رواد الأعمال الشباب؛

'٩' تعزيز قدرات رواد الأعمال على الاستفادة من التمويل المتاح على المستوي الوطني والإقليمي والعالمي؛

'١٠' إنشاء فرقة عمل خاصة لرصد وتقييم التكامل الإقليمي وتنفيذ الدول للتوصيات؛

'١١' تحقيق وتحسين لامركزية إجراءات إنشاء المؤسسات، والتشجيع في المدارس على تعلم ريادة الأعمال التجارية؛

'١٢' مواصلة الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع الأخلاقي على الإدارة العامة ومكافحة الفساد بشكل فعال؛

'١٣' وضع سياسات تحفيزية لتعزيز ريادة الأعمال على الصعيد المحلي، والتشجيع على تسديد الديون المحلية للمتعاملين الاقتصاديين كوسيلة لتعزيز قدراتهم؛

'١٤' الاستفادة من الأمثلة الناجحة في مجالي التصنيع والتنويع الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية في أفريقيا والعالم.

(ج) **التوصيات المقدمة إلى القطاع الخاص:**

'١' تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات والتشجيع على تبادل الخبرات من خلال منتديات الأعمال على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي؛

'٢' تشجيع قطاع الحرف اليدوية بهدف تصنيع المُعدات والسلع الرأسمالية الإنتاجية على المستوى المحلي؛

'٣' المساهمة في صياغة سياسات دون إقليمية ووطنية للتنمية الصناعية والتنويع الاقتصادي؛

'٤' توعية القطاع الخاص بالسياسات دون الإقليمية والوطنية للتنمية الصناعية والتنويع الاقتصادي؛

'٥' تعزيز التدريب على ريادة الأعمال الشاملة للجميع.

(د) **التوصيات المقدمة إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية:**

'١' إنشاء اتحاد يضطلع بتقييم وتنمية رأس المال الطبيعي وتنميته دعمًا للتنويع والتصنيع؛

'٢' تشجيع الدبلوماسية الاقتصادية والبيئية على المستوى دون الإقليمي دعما للجهات الوطنية المُناصِرة التي تمتلك حافظات تمويل؛

'٣' وضع برامج لاقتصاديات خدمات النظام البيئي في وسط أفريقيا؛

'٤' تحديد أجل قريب لتطبيق حرية تنقل الأشخاص والسلع تطبيقا فعليا كتدبير يعكس القيادة المُحدِثة للتحول نحو التنويع الاقتصادي الفعال؛

'٥' إنشاء قيادة إقليمية على أساس المزايا النسبية لكل بلد؛

'٦' إنشاء مناطق اقتصادية إقليمية خاصة تشارك فيها جميع الجهات الفاعلة في الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ما يعزز تنمية المهارات بصورة أفضل في المنطقة دون الإقليمية؛

'٧' تحسين جودة الهياكل الأساسية الإقليمية في مجالات النقل والطاقة والتكنولوجيات الجديدة للاتصالات.

(ه) **التوصيات المقدمة للمجتمع المدني:**

- إظهار قدر أكبر من الروح القيادية من أجل تعزيز الأبعاد الأخلاقية للاستدامة والشمول في نموذج التنويع الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية.

(و) **التوصيات المقدمة للجامعات ومراكز البحوث:**

'١' تشجيع الأعمال المتصلة برأس المال الطبيعي والتصنيع في وسط أفريقيا؛

'٢' ضمان توافق مناهج مؤسسات التعليم العالي مع الاحتياجات الحقيقية لاقتصادات وسط أفريقيا.

(ز) **التوصيات المقدمة لجميع أصحاب المصلحة:**

- تعزيز المساءلة على جميع مستويات المجتمع من أجل بناء تحالف حقيقي لفائدة التنويع الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية.

عاشراً- اعتماد بيان الاستنتاجات والتوصيات

٣٧- عقب المناقشات، قدمت الأمانة البيان المتعلق باستنتاجات اللجنة وتوصياتها، الذي اعتمده المشاركون مع تقديم تعليقات وتصويبات.

حادي عشر- اختتام الاجتماع

٣٨- في ختام أعمال الاجتماع، وجهت اللجنة الشكر إلى فخامة رئيس جمهورية الكونغو، السيد دينيس ساسو نغيسو، وإلى الكونغو حكومة وشعبًا على حفاوة الترحيب الذي حظي به جميع المشاركين أثناء إقامتهم في برازافيل.

٣٩- وبعد مداخلة المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو، السيد كريس مبورو، ألقى المدير العام للتخطيط والتنمية في جمهورية الكونغو ورئيس الاجتماع السابعة والثلاثين للجنة، السيد فرانك كورنيل مامبويا مباما، الكلمة الختامية باسم وزيرة الاقتصاد والتخطيط والإحصاء والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو.